الذكرى السنوية التاسعة لأضخم هجوم للنظام السوري بالأسلحة الكيميائية على المواطنين السوريين في غوطتي دمشق

مقتل 194 سيدة و99 طفل يشكل ثلث الضحايا ويظهر نية مبيتة لدى النظام السوري بقتل أكبر عدد من السوريين

الأحد 21 آب 2022

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R220805

المحتوى

أولاً: الذكرى السنوية التاسعة لهجوم الغوطتين الكيميائي، والجزائر تحاول جاهدة إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية.....2

ثانياً: تفاصيل هجوم الغوطتين تظهر نية مبيتة لدى النظام السوري بقتل أكبر عدد ممكن من السوريين بمن فيهم من نساء وأطفال 2

ثالثاً: 222 هجوماً كيميائياً موثقاً في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، أسفرت عن مقتل قرابة 1500 مواطن سوري بينهم 205 طفلاً.....3

رابعاً: بشار الأسد مسؤول بشكل مباشر عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية إلى جانب قيادات آخرين.....8

خامساً: توصيات.....10

أولاً: الذكرى السنوية التاسعة لهجوم الغوطتين الكيميائي، والجزائر تحاول جاهدة إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية:

نفذ النظام السوري 217 هجمة كيميائية ضد الشعب السوري بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وتبقى الهجمات البربرية على غوطتي دمشق هي الأقسى والأشد صعوبة، والتي تحمل في طياتها ذكرى أليمة ما زال يعاني منها كثير من الأهالي وفي مقدمتهم الأطفال، ويزيد من معاناتهم انقضاء كل هذه السنوات دون أية محاسبة للنظام السوري وأركانه، بل إن هناك محاولات مخزية تقوم بها الجزائر بأوامر روسية ترمي إلى إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية، دون أي خجل أو قيمة للضحايا الذين قتلهم أو لعائلاتهم أو للقانون الدولي، وإن إفلات النظام السوري من العقاب وبشكل خاص من استخدام الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً، من أبرز عوامل فقدان الأمل لدى المجتمع السوري وشعوب المنطقة، وبالتالي انضمام كثير من أبنائها إلى التنظيمات المتطرفة والدخول في دوامة من العنف والنزاعات لا تنتهي.

ثانياً: تفاصيل هجوم الغوطتين تظهر نية مبيتة لدى النظام السوري بقتل أكبر عدد ممكن من السوريين بمن فيهم من نساء وأطفال:

شنَّ النظام السوري ليلة الأربعاء 21/ آب/ 2013 قرابة 4 هجمات بأسلحة كيميائية على مناطق مأهولة بالسكان في الغوطة الشرقية والغوطة الغربية (بلدة معضمية الشام) في محافظة ريف دمشق، استخدم فيها ما لا يقل عن 10 صواريخ محملة بغازات سامة، وتُقدَّر سعة الصاروخ الواحد بـ 20 ليتراً، أي أنَّ المجموع الكلي 200 ليتر، تمَّ إطلاق الصواريخ عبر منصات إطلاق مُخصصة بعد منتصف الليل، واستخدمت كميات كبيرة من غاز السارين؛ فيما يبدو أنَّه نية مبيَّتة ومقصودة لإبادة أكبر عدد ممكن من الأهالي حين تباغتهم الغازات وهم نيام؛ الأمر الذي يُخفِّض من فرص النجاة؛ كما أنَّ مؤشرات درجات الحرارة تلك الليلة كانت تُشيرُ إلى انخفاضها بين السَّاعة الثانية والخامسة فجراً؛ ما يؤدي إلى سكون الهواء، وبالتالي عدم تطاير الغازات السَّامة الثقيلة، وبقائها قريبة من الأرض؛ ما سوف يتسبَّب في وقوع أكبر قدر ممكن من الضحايا بين قتلى ومصابين، وهذا ما يجعلنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نعتقد بوجود نية وتخطيط دقيق لدى النظام السوري يهدف إلى إبادة أكبر قدر ممكن من الشعب السوري الذي طالب بتغيير حكم العائلة وخرج عن سيطرته ورغبات الأجهزة الأمنية.

إضافةً إلى ما سبق، فقد ساهم الحصار المفروض على الغوطتين الشرقية والغربية من قبل الحكومة السورية منذ نهاية عام 2012، ومنع إدخال الوقود والمحروقات، وعدم توافر الأدوية والمعدات اللازمة لعلاج المصابين في ارتفاع حصيلة الضحايا أيضاً.

جميع الأسباب آنفة الذكر ساهمت في سقوط هذا الكمِّ الهائل من الضحايا بين قتلى ومصابين، سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالاسم والتَّفاصيل مقتل 1144 شخصاً اختناقاً، يتوزعون إلى:

- 1119 مدنياً بينهم 99 طفلاً و194 سيدة (أنثى بالغة)
- 25 من مقاتلي المعارضة المسلحة

كما سجلنا إصابة 5935 شخصاً بأعراض تنفسية وحالات اختناق.

تُشكِّل هذه الحصيلة قرابة 76 % من إجمالي الضحايا الذين قتلوا بسبب الهجمات الكيميائية التي شنَّها النظام السوري منذ كانون الأول/ 2012 حتى آخر هجوم موثَّق لدينا في الكبينة بريف اللاذقية في أيار/ 2019 بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

ثالثاً: 222 هجوماً كيميائياً موثقاً في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، أسفرت عن مقتل قرابة 1500 مواطن سوري بينهم 205 طفلاً:

عملت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل كثيف على ملف الأسلحة الكيميائية، وأصدرت 44 تقريراً، ولديها اتفاقية مع آلية التحقيق وتحديد المسؤولية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتعتبر مرجعاً في جميع التقارير التي صدرت عنها.

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 222 هجوماً كيميائياً على سوريا منذ أول استخدام موثَّق لدينا لاستخدام الأسلحة الكيميائية في 23/ كانون الأول/ 2012 حتى 20/ آب/ 2022، كانت قرابة 98 % منها على يد قوات النظام السوري، وقرابة 2 % على يد تنظيم داعش، وتوزَّعت بحسب الأعوام على النحو التالي:

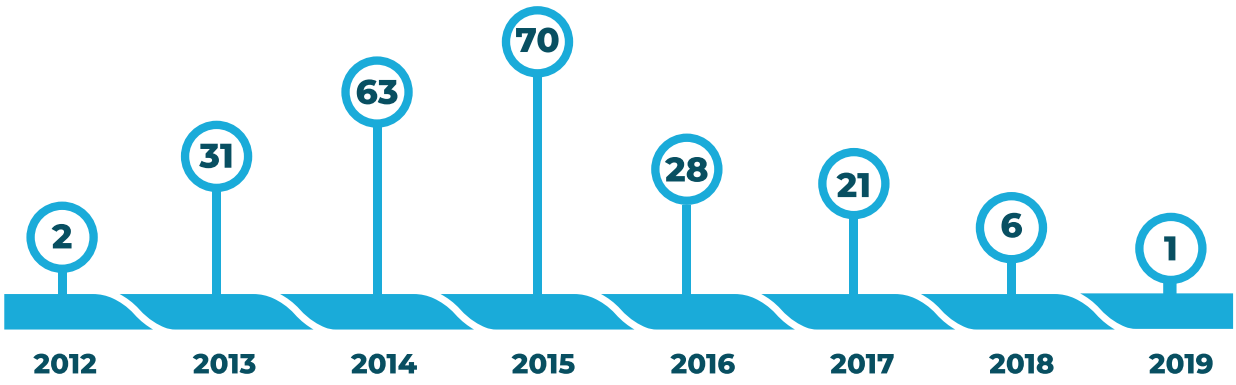

توزَّعت الهجمات وما نتج عنها من ضحايا ومصابين -بحسب مرتكب الهجوم- على المحافظات السورية على النحو التالي:

ألف: نفَّذ النظام السوري 217 هجوماً كيميائياً على المحافظات السورية منذ أول استخدام موثَّق لدينا لهذا السلاح في 23/ كانون الأول/ 2012 حتى 20/ آب/ 2022، تسبَّبت في مقتل 1510 أشخاص يتوزعون إلى:

- 1409 مدنياً بينهم 205 طفلاً و260 سيدة (أنثى بالغة).
- 94 من مقاتلي المعارضة المسلحة.
- 7 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في سجون المعارضة المسلحة.

كما تسبَّبت في إصابة 11080 شخص بينهم 5 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في سجون المعارضة المسلحة.

توزعت على المحافظات على النحو التالي:

محافظة ريف دمشق: 71 هجوماً توزعت على الأعوام على النحو التالي:

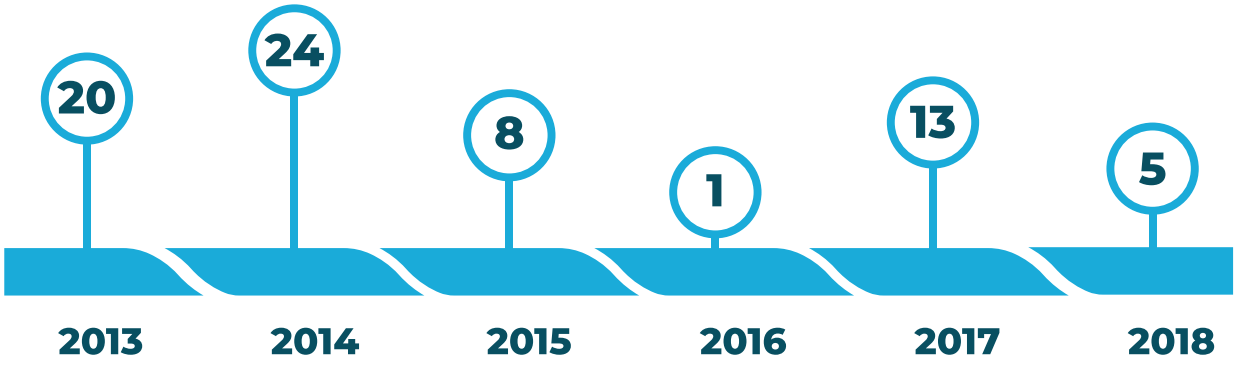

تسبَّبت في مقتل 1245 شخصاً توزعوا إلى:

- 1172 مدنياً بينهم 110 طفلاً و209 سيدة
- 66 من مقاتلي المعارضة المسلحة
- 7 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في سجون المعارضة المسلحة

وإصابة قرابة 7749 مصاباً بينهم 5 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في سجون المعارضة المسلحة.

محافظة دمشق: 31 هجوماً توزعت على الأعوام على النحو التالي:

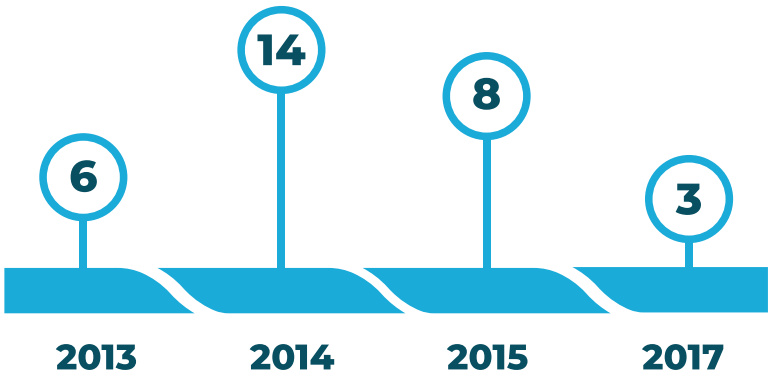

تسبَّبت في مقتل 13 شخصاً توزعوا إلى:

- 7 مدنياً
- 6 من مقاتلي المعارضة المسلحة

وإصابة 319 شخصاً آخرين.

محافظة إدلب: 45 هجوماً توزعت على الأعوام على النحو التالي:

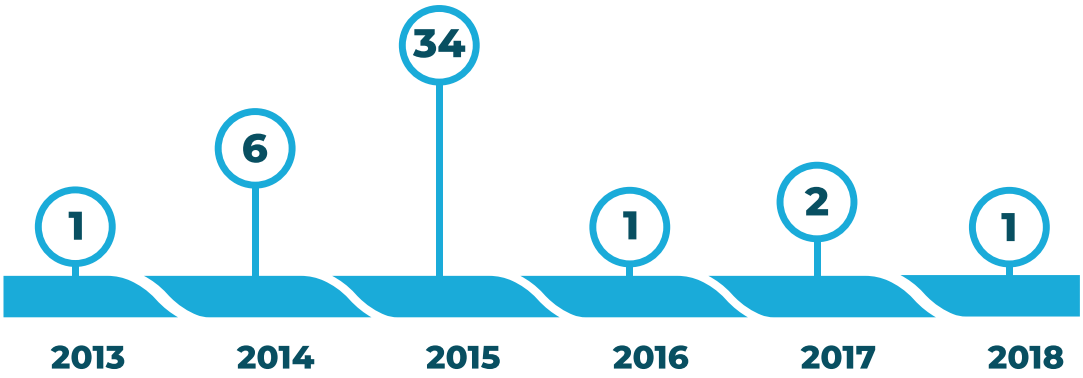

تسبَّبت في مقتل 109 مدنياً بينهم 42 طفلاً و27 سيدة، وإصابة 1475 شخصاً آخرين.

محافظة حماة: 30 هجوماً توزعت على الأعوام على النحو التالي:

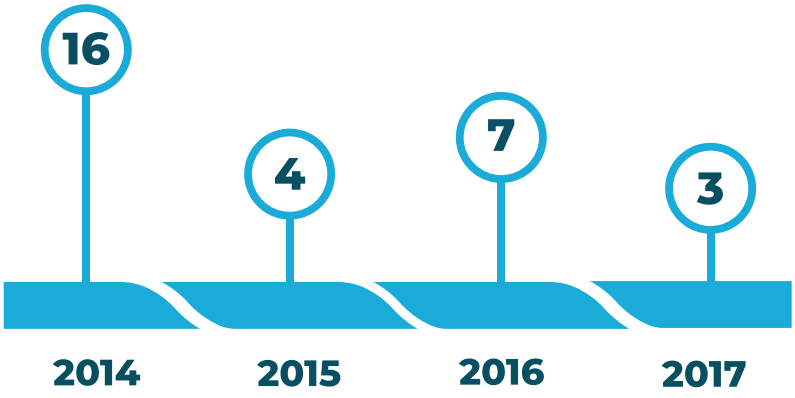

تسبَّبت في مقتل 77 شخصاً توزعوا إلى:

- 76 مدنياً بينهم 37 طفلاً و14 سيدة
- 1 من مقاتلي المعارضة المسلحة

وإصابة 737 شخصاً آخرين.

محافظة حلب: 26 هجوماً توزعت على الأعوام على النحو التالي:

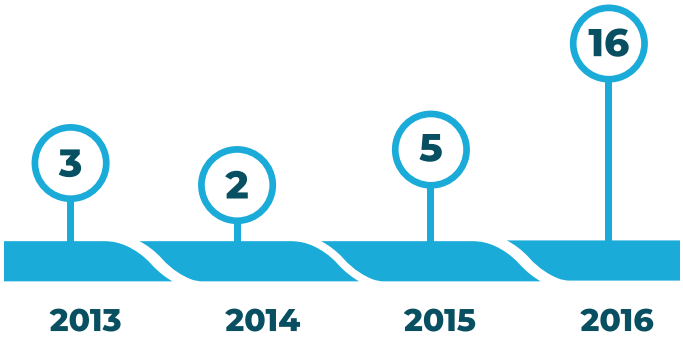

تسبَّبت في مقتل 47 شخصاً توزعوا إلى:

- 37 مدنياً بينهم 13 طفلاً و9 سيدات
- 10 من مقاتلي المعارضة المسلحة

وإصابة 545 شخصاً آخرين.

محافظة حمص: 7 هجمات توزعت على الأعوام على النحو التالي:

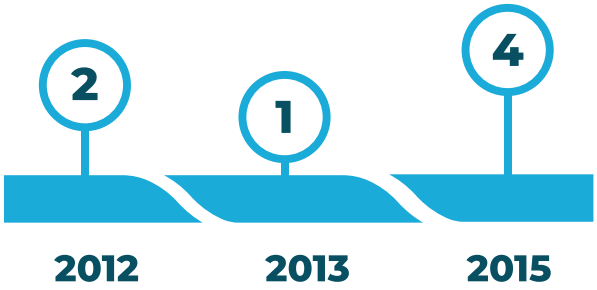

تسبَّبت في مقتل 14 شخصاً توزعوا إلى:

- 3 مدنياً
- 11 من مقاتلي المعارضة المسلحة

وإصابة 191 شخصاً آخرين.

محافظة درعا: 3 هجمات توزعت على الأعوام على النحو التالي:

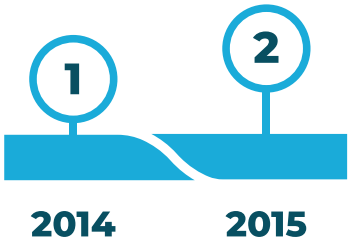

تسبَّبت في إصابة 33 شخصاً.

محافظة دير الزور: 3 هجمات جميعها في عام 2015، تسبَّبت في مقتل 5 مدنياً بينهم 3 طفلاً و1 سيدة، وإصابة 27 شخصاً.

محافظة اللاذقية: سجلنا هجوماً واحداً في عام 2019، أسفر عن إصابة 4 من مقاتلي هيئة تحرير الشام.

باء: نفَّذ تنظيم داعش 5 هجمات كيميائية منذ تأسيسه في 9/ نيسان/ 2013 حتى 20/ آب/ 2022 كانت جميعها في محافظة حلب وتوزَّعت حسب الأعوام على النحو التالي:

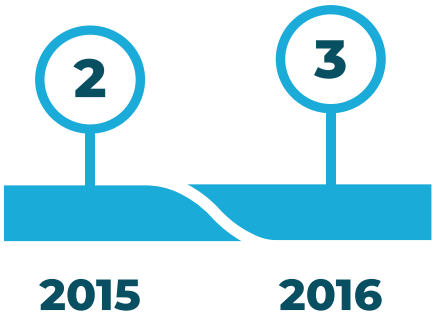

تسبَّبت في إصابة 132 شخصاً.

توزع الهجمات بحسب قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الخاصة بتوثيق الهجمات الكيميائية في سوريا فقد بلغت حصيلة الهجمات الكيميائية 222 هجوماً كيميائياً منذ 23/ كانون الأول/ 2012 حتى 20/ آب/ 2022 يتوزَّعون بحسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:

ألف: نفذ النظام السوري 217 هجوماً كيميائياً، توزَّعت بحسب قرارات مجلس الأمن على النّحو التالي:

أولاً: قبل قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013: 33 هجوماً
ثانياً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013 حتى الآن: 184 هجوماً
ثالثاً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2209 الصادر في 6/ آذار/ 2015: 115 هجوماً
رابعاً: بعد تشكيل آلية الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 2235 الصادر في 7/ آب/ 2015: 59 هجوماً

باء: نفَّذ تنظيم داعش 5 هجمات كيميائية جميعها في محافظة حلب، وتشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن رقم 2118، و2209، و2235.

رابعاً: بشار الأسد مسؤول بشكل مباشر عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية إلى جانب قيادات آخرين:

إن النظام السوري نظام شديد المركزية، ولا يمكن القيام بمهمة ضخمة مثل تحريك واستخدام الأسلحة الكيميائية دون علم وموافقة رأس النظام السوري بشار الأسد، وهو في الوقت ذاته القائد العام للجيش والقوات المسلحة، بل لا يمكن القيام بمهام أقل من ذلك بكثير دون علمه وموافقته، ويأخذ القانون الدولي الإنساني في الاعتبار الطبيعة الهرمية للقوات المسلحة والانضباط الذي يفرضه القادة، ويحمل القادة المسؤولية الجنائية على المستوى الشخصي لا عن أفعال وتجاوزات ارتكبوها بل أيضاً عن أفعال ارتكبها مرؤوسوهم[1]، كما أن علاقة رأس النظام وقياداته وسلسلة القيادة الشديدة الصرامة والمركزية، كل ذلك يجعل رأس النظام السوري بشار الأسد والقيادات العليا جميعها متورطة بشكل مباشر عبر استخدام أسلحة الدمار الشامل الكيميائية في ارتكاب انتهاكات تصل إلى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بحق الشعب السوري.

ويتحمل بالدرجة الأولى كل من القائد العام للجيش والقوات المسلحة ونائبه ومدير القوى الجوية وإدارة المخابرات الجوية وقادة المطارات العسكرية ومدراء السرب والألوية التابعة للحرس الجمهوري، إضافة إلى مدراء وحدات البحوث العلمية المسؤولية الأكبر عن استخدام هذا السلاح، وتشير قاعدة بياناتنا الخاصة بالأفراد المتورطين في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا منذ آذار 2011، والتي تضم بيانات عن الآلاف منهم، والمناصب التي شغلوها، وأبرز الانتهاكات التي وثقنا ارتكابهم لها، ونعمل على تحديثها بشكل مستمر تشير إلى تورط ما لا يقل عن 387 شخصاً من أبرز ضباط الجيش وأجهزة الأمن والعاملين المدنيين والعسكريين في مراكز البحوث والدراسات العلمية المتخصصة بتوفير وتجهيز المواد الكيميائية المستخدمة عسكرياً في سوريا، والمتهمون بإصدار أوامر لشنِّ هجمات بالأسلحة الكيميائية أو تنفيذها في سوريا. ونشير إلى أن تنفيذ الهجمات التي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية تمَّ وفق عملية مركبة ومعقدة، جرت بين بعض ألوية الجيش بشكل رئيس ألوية الحرس الجمهوري، والقوات الجوية، وعدد من الأجهزة الأمنية، بشكل رئيس قيادة شعبة المخابرات العسكرية العامة، وقيادة شعبة المخابرات الجوية، ومكتب الأمن القومي، وبين مركز الدراسات والبحوث العلمية، بشكل رئيس المعهد 1000 والفرع 450، وقد أوردنا عينة عن أبرز هؤلاء الأفراد المتورطين باستخدام الأسلحة الكيميائية في النظام السوري تمهيداً لفضحهم ووضعهم على قوائم العقوبات الدولية، وذلك في تقريرنا الصادر في 21/ آب/ 2021 تحت عنوان "الذكرى السنوية الثامنة لأضخم هجوم للنظام السوري بالأسلحة الكيميائية على المواطنين السوريين في غوطتي دمشق وما زال دون محاسبة"، ونورد في هذا التقرير عينة عن أبرز المتورطين تحديداً في هجوم الغوطتين الكيميائي 21/ آب/ 2013.

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 152، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule152
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 153، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule153

أسماء ومناصب أبرز قيادات النظام السوري المتورطين في استخدام الأسلحة الكيميائية في هجوم الغوطتين بريف دمشق في 21/ آب/ 2013:

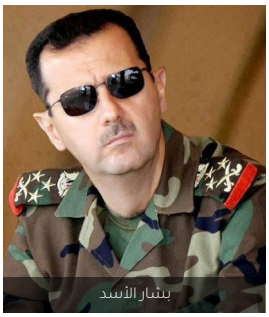
بشار الأسد

بشار الأسد

رئيس الجمهورية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة.

غسان عباس

ضابط برتبة عميد، مدير الفرع 450، الواقع في مركز جمرايا للبحوث العلمية ضمن المعهد 1000، والمتخصص في تخزين وخلط وتحميل الرؤوس الحربية بالذخائر الكيميائية، والتي استخدمت في الهجمات الكيميائية، ويتبع الفرع 450 للقصر الجمهوري مباشرة، وكان غسان أحد المشرفين على هجوم الغوطتين الكيميائي في 21/ آب/ 2013.

جودت صليبي مواس

ضابط برتبة لواء، من أبناء قرية رباح بريف محافظة حمص، من مواليد عام 1954، ضابط في مديرية إدارة المدفعية والصواريخ في اللواء 155 المسؤول عن إطلاق صواريخ سكود في جيش النظام السوري، والواقع قرب بلدة القطيفة بريف دمشق، استخدمَ اللواء كمركز لإطلاق الصواريخ المحملة بالأسلحة الكيميائية، وكان أحد المشرفين على هجوم الغوطتين الكيميائي في 21/ آب/ 2013.

يوسف عجيب

ضابط برتبة عميد، رئيس مكتب أمن مركز الدراسات والبحوث العلمية منذ عام 2012، أشرف على عمليات نقل المواد الكيميائية من مراكز البحوث العلمية، وهو أحد المشاركين في تنفيذ الهجوم على غوطتي دمشق بالأسلحة الكيميائية في 21/ آب/ 2013.

حيدر المعلم

ضابط برتبة عقيد، نائب رئيس مكتب أمن مركز الدراسات والبحوث العلمية، وهو أحد المتورطين في إعطاء الأوامر بقصف غوطتي دمشق بالأسلحة الكيميائية في 21 آب 2013.

علي ونوس
ضابط برتبة لواء، من أبناء مدينة صافيتا بريف محافظة طرطوس، من مواليد عام 1964، تقلَّد العديد من المناصب بين جهازي الأمن والجيش، وفي عام 2013 كان أحد ضباط اللواء 105 وأشرف على عمليات التنسيق والنقل والتخزين الخاصة بالأسلحة الكيميائية بين اللواء 105 والمعهد 1000 والفرع 450 التابع للبحوث العملية، ويعتبر علي ونوس أحد أبرز المسؤولين عن الهجوم الكيميائي على الغوطتين في 21/ آب/ 2013.

غسان أحمد غنام
ضابط برتبة لواء، قائد اللواء 155 حرس جمهوري، يعتبر اللواء 155 أحد الألوية التي شاركت في تنفيذ هجوم الغوطتين الكيميائي في 21/ آب/ 2013.

خامساً: توصيات:

مجلس الأمن والأمم المتحدة ووفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

- فرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية على النظام السوري في ذكرى استخدامه للأسلحة الكيميائية في غوطتي دمشق كشكل من أشكال التعويض المعنوي لأسر الضحايا.
- ملاحقة الأفراد الواردين في هذا التقرير والتحقق في مدى تورطهم في استخدام الأسلحة الكيميائية ووضعهم على قوائم العقوبات والإرهاب.
- مطالبة حلفاء النظام السوري بإدانة استخدامه للأسلحة الكيميائية، والعمل مع بقية دول العالم على محاسبة النظام السوري، والضغط عليه للدخول في عملية سياسية تفضي إلى انتقال سياسي حقيقي نحو الديمقراطية؛ مما يساهم في رفع العقوبات والانتقال نحو الديمقراطية والاستقرار.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، ويجب التوقف عن استخدام الفيتو من قبل روسيا كونها طرف في النزاع السوري، وكذلك حظر استخدام الفيتو عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- بعد أن ثبت فشل مجلس الأمن الدولي على مدى عشر سنوات في إيقاف الجرائم ضد الإنسانية أو إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية، على الجمعية العامة للأمم المتحدة التدخل استناداً إلى القرار رقم 377 لعام 1950 (قرار الاتحاد من أجل السلام)، والعمل على إحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة المتورطين باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المواطنين السوريين.
- البدء بإجراء إصلاحات جوهرية وبشكل خاص على صعيد استخدام الفيتو بما يتَّفق مع القانون الدولي وحقوق الإنسان، ووضع محددات ومعايير صارمة لاستخدام الفيتو.
- تقديم المصلحة العامة وبشكل خاص الضحايا والدول المتضررة وتحقيق الأمن والسلام على المكاسب والمصالح الاقتصادية والسياسية لدولة دائمة العضوية.

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا وبقية دول العالم التي فرضت عقوبات على النظام السوري:

- الإصرار الدائم على ربط العقوبات بتحقيق انتقال سياسي حقيقي لأن تخفيف العقوبات في ظلِّ وجود الأشخاص والأجهزة ذاتها المتورطة في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يعني تقديم دعم لهذه الأجهزة القمعية، وفرض عقوبات مباشرة على داعمي النظام السوري وفي مقدمتهم روسيا وإيران.

- الاستمرار في العمل على تقديم النظام السوري للمحاسبة على استخدامه أسلحة دمار شامل.
- في ظل الفشل المستمر لمجلس الأمن الدولي لا بدَّ من التفكير في إنشاء تحالف حضاري إنساني وفقاً لمعايير واضحة يهدف إلى توفير حماية عاجلة للمدنيين من الأنظمة المتوحشة في حال ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية.
- فرض عقوبات على روسيا وإيران والجزائر لدعمهم انتهاكات النظام السوري ضد الشعب والدولة السورية.

المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية:

- يجب نقل المسؤولية بشكل سريع إلى مجلس الأمن والطلب منه التدخل وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على اعتبار استخدام دولة عضو لأسلحة الدمار الشامل يفترض أن يُشكِّل تهديداً جدياً للأمن والسلم الدوليين.
- في حال فشل مجلس الأمن وعجزه عن اتخاذ قرار، يجب نقل المسؤولية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي حال فشلها تنتقل المسؤولية إلى المجتمع الدولي وفي مقدمته دول العالم الحضارية، الديمقراطية، وحقوق الإنسان.
- العمل بشكل أكبر على قضية محاسبة كافة المتورطين في استخدام الأسلحة الكيميائية في النظام السوري بما في ذلك القيادات العليا، ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدينا ضمن قاعدة البيانات الخاصة بالمتورطين في ارتكاب الانتهاكات بيانات عن عدد كبير ممن ساهموا في استخدام الأسلحة الكيميائية، وسوف نقوم وفقاً للاتفاقية الموقَّعة مع فريق التحقيق وتحديد المسؤولية بالتنسيق من أجل مزيد من التعاون في هذا الإطار.

عزاء

إلى جميع أسر الضحايا، الذين قتلهم النظام السوري عبر الأسلحة الكيميائية، وإلى جميع أصدقائهم وأحبتهم، والتعهد بعدم التوقف عن الإصرار على محاسبة وفضح المتورطين باستخدام الأسلحة الكيميائية وقتل المواطنين السوريين.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@sn4hr.org